واضحة محددة : مقابل الاسلحة سيعترف بن غوريون (واعترف فعلا) بأن الجمهورية الاتحادية والرايخ الثالث هما شيئان مختلفان ، والى ذلك ، سيمتنع عن المطالبة بأن يشهد مستشار ادیناور ، هانز غلوبكه ، الذي كان قد كتب تعليقا على القوانين العنصرية للاشتراكيين ، في محاكمة ايخمان(٦٣). لا توجد ادلة مباشرة على عقد صفقة كهذه . ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الصهاينة كانوا في وضع مثالي للتهديد بالقوة ، فمن المحتمل تماما ان يكون الالمان تصرفوا على أمل أن يبقى الضغط ضمن حدود ما .

ومع انه كان للقرار وجوه كريهة بالنسبة الى الجمهورية الاتحادية — فهو يكلف اموالا ، والامر الاهم من ذلك ان يخلق المجازفة بأن تعترف الدول العربية بجمهورية المانيا الديموقراطية — فقد يكون انطوى الامر على شيء اكثر من ردة فعل للضغط. لقد كتب ادیناور في مذكراته انه اعتبر انتشار النفوذ الشيوعي اهم اعتبار في سياسة الشرق الاوسط . وأكد ان الروس ارسلوا أسلحة الى هناك من أجل استعمالهم الخاص في المستقبل وانهم يعتزمون اقامة قاعدة يغزون منها اوروبا كلها بمعونة الحزبين الشيوعيين في فرنسا وايطاليا. ويدل على وجهة نظره المقطع الذي يبحث فيه الحرب ضد مصر عام ١٩٥٦ : فدوافع البريطانيين والفرنسيين لم تكن شريرة في الواقع ، ولم تكن فرنسا تقاتل للتمسك باحدى مستعمراتها ، فقد كانت الجزائر جزءا من فرنسا منذ اواسط القرن التاسع عشر . وقد ساند عبد الناصر الثورة بارسال أسلحة الى الجزائر . ولم يكن البريطانيون يحاولون خلق منطقة نفوذ استعمارية ، بل كانوا يحاولون منع عبد الناصر من الوصول الى مركز يستطيع منه قطع امدادهم من النفط . وكان ابرز واهم وجوه مشكلة قناة السويس تدخل الاتحاد السوفياتي . فالخطر السوفياتي الذي يهدد فرنسا وانكلترا هو الامر الاكثر هولا الذي حدث في التاريخ الدبلوماسي منذ وقت بعيد(٦٤). واشار ضمنا الى اهمية اسرائيل في هذا الترتيب للامور ، في ملاحظاته اللاحقة ، وهي أن العرب سيقفون الى جانب الاتحاد السوفياتي على الارجح ، اذا ما نشب نزاع بين الاتحاد السوفياتي والغرب .

أزمة العام ١٩٦٥

اذا انتقلنا الى الفترة بعد اكتشاف ان المانيا الغربية تعطي الاسلحة الى اسرائيل ، نصل الى ما يلي : في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، دعا الرئيس عبد الناصر فالتر اولبريخت ، رئيس مجلس دولة جمهورية المانيا الديموقراطية ، الى زيارة القاهرة . ويمكن لاحد حدثين وقعا في اواخر عام ١٩٦٤ ان يلقيا بعض الضوء على هذه الدعوة . اولا ، كان رئيس البوندستاغ ، غيرشتماير ، قد قام بزيارة عبد الناصر واقترح عدم الاستمرار في تقديم المعونة العسكرية الى اسرائيل مقابل قبول مصر باعتراف المانيا الغربية باسرائيل ، ولكن لم يتم التوصل الى أي اتفاق . ثانيا ، كان الاتحاد السوفياتي قد وافق على مد المصريين بمعونة اقتصادية مهمة(٦٥). فصارت الدعوة الان قضية ملتهبة . وقال المستشار ايرهارد ان ظهور اولبريخت في القاهرة سيؤثر تأثيرا خطيرا في العلاقات بين الجمهورية الاتحادية ومصر . ورد عبد الناصر مهددا بالاعتراف بجمهورية المانيا الديموقراطية ، اذا ما ارسلت المانيا الغربية المزيد من الاسلحة الى اسرائيل . وفي الثاني عشر من شباط (فبراير) ، ١٩٦٥ ، اعلن ايرهارد ان حكومته قد قررت التوقف عن مد مناطق التوتر بالاسلحة . وقال ايضا انه يرغب في التعويض على اسرائيل بطريقة غير عسكرية عن الاسلحة التي يلغيها .

من السهل تفسير وقف المعونة العسكرية بالفرضية التي كانت أبسطها . فجميع انواع الدعم التي كانت اسرائيل تتلقاها من المانيا الغربية قد اعطيت على امل تلقي شيء في المقابل ، وهو المساعدة في تحقيق عدد من الاهداف السياسية والاقتصادية ، واحد اهمها عزل المانيا الشرقية. ولكن في هذه الحال تبين ان الدول لم تكن تمنع من الوصول الى الجانب الخطأ من السياج الالماني ، بل كانت تدفع فوقه دفعا . ولتجنب وقوع كارثة كان على الالمان الغربيين ان يوقفوا هذا التكتيك . واعتقدوا ، على الارجح ، ان ثمن التراجع سيكون معقولا . وبما ان الغاية الرئيسية للولايات المتحدة — وهي اخفاء دورها عن العرب — كانت قد فشلت ، فهي لم تمانع كثيرا ، على ما يبدو ، في ملء الثغرة التي تركها الالمان . وستكون